الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤–٢٠٢٤

أولا–مقدمة

١– يُشارف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤–٢٠٢٤، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٤، على نهايته. ولذلك، فهي فرصة سانحة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج. ورغم الجهود الجديرة بالثناء التي بُذلت خلال العقد الماضي، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات كبيرة تعوق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، لا يزال ١٣ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الـ١٦ في أفريقيا[(١)] مصنفة على أنها من أقل البلدان نموا،[(٢)] ولم يخرج أي بلد نام غير ساحلي في أفريقيا من فئة أقل البلدان نموا في العقد الماضي.

٢– لقد تميز العقد ٢٠١٤–٢٠٢٤ بالعديد من التحديات العالمية، بما في ذلك أزمات اقتصادية وصراعات سياسية وجائحة عالمية. وتشمل الأحداث المهمة التي وقعت خلال هذه الفترة جائحةَ فيروس كورونا (كوفيد–١٩) والأزمات المستمرة في أوكرانيا وغزة. وكانت لتلك

* E/ECA/COE/42/1

(١) إثيوبيا، وإسواتيني، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، ومالي، وملاوي، والنيجر.

(٢) إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وليسوتو، ومالي، وملاوي، والنيجر.

A.23-01642

الأحداث آثار سلبية كبيرة على أفريقيا، حيث أضعفت النمو الاقتصادي، وفاقمت التضخم، وقلصت الاستثمار الأجنبي، وزادت من أوجه الضعف المتعلقة بالديون وانعدام الأمن الغذائي، وعلى نطاق أوسع، أدت إلى الحد من التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وأصحاب المصلحة الآخرون في سياق برنامج عمل فيينا.

٣- وبالإضافة إلى التحديات العالمية، فرض عدمُ الاستقرار السياسي والتطرف العنيف ضغوطا إضافية على الاقتصادات الأفريقية، وهو ما زاد من عرقلة تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

٤- وترد في هذا التقرير لمحة عامة عن تنفيذ برنامج عمل فيينا في أفريقيا على مدى العقد الماضي. ويرد في الجزء الأول من التقرير موجز عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا. ثم تُقدَّم لمحة عامة أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بأولويات العمل الست المنصوص عليها في برنامج عمل فيينا. وأخيرا، يُستخلص عدد من الاستنتاجات، وأصحاب المصلحة المعنيون مدعوون بإلحاح إلى اعتماد إطار يخلُف برنامج عمل فيينا ويجسد التزاما متجددا بتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية غير الساحلية، تمشيا مع التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الإقليمي الرفيع المستوى لأفريقيا تحضيرا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في غابورون في أيار/مايو ٢٠٢٣.

ثانيا- لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية الاجتماعية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية

٥- بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، وقبل جائحة كوفيد-١٩ مباشرة، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي سجلته البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أقل منه في البلدان النامية غير الساحلية في مناطق عالمية أخرى. ومع ذلك، وكما هو موضح في الشكل ١، سجلت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية انكماشا طفيفا نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ (-١,٦ في المائة)، في بداية جائحة كوفيد-١٩، مقارنة بالمتوسط العالمي (-٢,٨ في المائة)، وتعافت منذ ذلك الحين بوتيرة أسرع من المناطق العالمية الأخرى، وأفريقيا ككل والبلدان النامية غير الساحلية خارج أفريقيا.

الشكل ١:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ٢٠١٤-٢٠٢٤

(التغير بالنسبة المئوية، من عام لآخر)

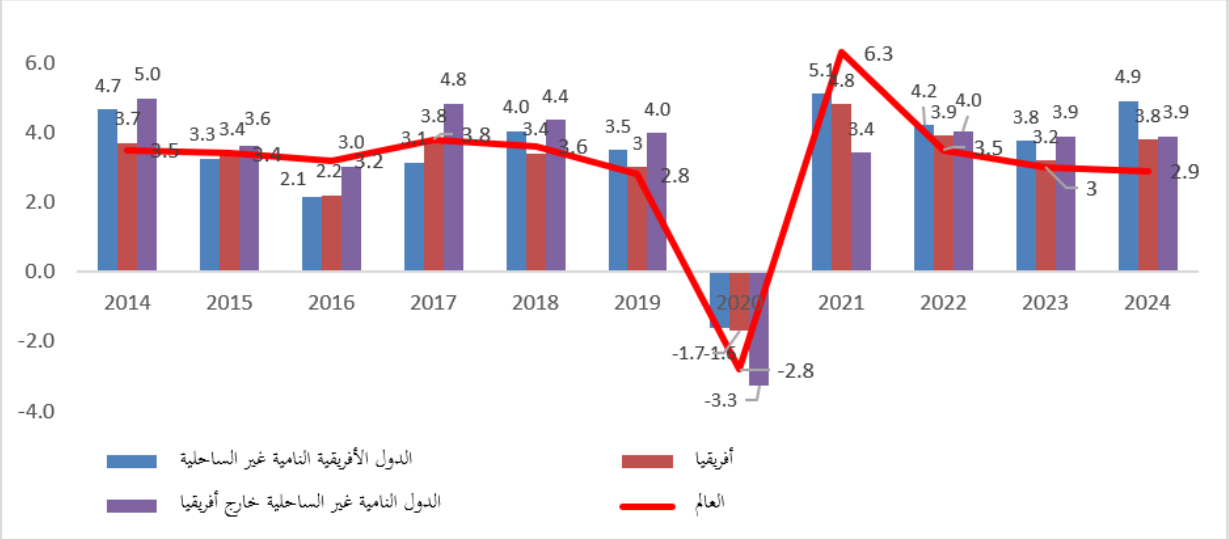

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، ”نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي“، قاعدة بيانات DataMapper. متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (تم الاطلاع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

٦- وكما هو مبين في الشكل ٢، كانت معدلات التضخم في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في السنوات الأخيرة أعلى منها في البلدان النامية غير الساحلية في المناطق العالمية الأخرى والمتوسط العالمي. ومع ذلك، كانت معدلات التضخم في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أقل من متوسط معدلات التضخم في أفريقيا ككل، وذلك باستمرار منذ عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تظل أقل من المتوسط الأفريقي في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ولكن رغم هذا الاتجاه، فقد سجلت بعضُ أقل البلدان نموا في أفريقيا بعضا من أعلى معدلات التضخم في القارة في السنوات الأخيرة. فبين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، سجلت زمبابوي أعلى معدل تضخم بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، يليها جنوب السودان وإثيوبيا.

الشكل ٢:

معدلات التضخم، ٢٠١٤-٢٠٢٤

(النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار المستهلكين، من عام لآخر)

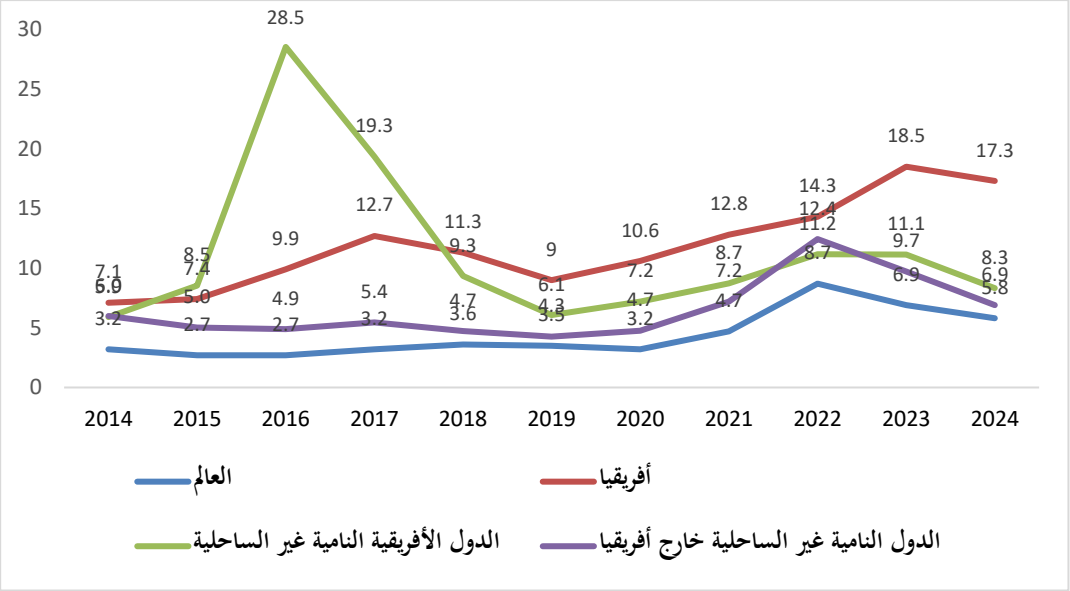

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، ”معدل التضخم، متوسط أسعار الاستهلاك“، قاعدة بيانات DataMapper. متاح على الرابط التالي: www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD (تم الاطلاع عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: بالنظر إلى معدلات التضخم المرتفعة للغاية المسجلة في زمبابوي في السنوات الأخيرة، والتي من شأنها أن تشوّه إلى حد كبير البيانات المتعلقة بمتوسط التضخم في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ككل، فإن البيانات الواردة من ذلك البلد مُستثناةٌ من الشكل أعلاه.

٧- ولا يزال عدم الاستقرار السياسي يعوق إحراز تقدم بشأن الأولويات الست لبرنامج عمل فيينا. فبين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، شهدت أفريقيا ككل أكبر عدد من الانقلابات الناجحة (١٤) ومحاولات الانقلاب (٩) في أي منطقة من العالم.[٣] وشهدت البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية تسعة انقلابات وأربع محاولات انقلاب خلال تلك الفترة.[٤] وعلاوة على ذلك، شهدت منطقة الساحل دون الإقليمية نشاطا إرهابيا كبيرا، حيث تجري معظم الأنشطة في المناطق الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ووقع حوالي ٧١ في المائة من جميع الهجمات الإرهابية التي ارتُكبت في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٢ في تلك البلدان الثلاثة، التي صُنّفت باستمرار في السنوات الأخيرة من بين البلدان العشرة الأكثر تضررا من الإرهاب.[٥]

[٣] Center for Systemic Peace, “Integrated Network for Societal Conflict Research data page” متاح على الرابط التالي: www.systemicpeace.org/inscrdata.html.

[٤] المرجع نفسه.

[٥] المرجع نفسه.

٨- كما كان لجائحة كوفيد-١٩ العالمية تأثير مدمر على أفريقيا، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من ٩ ملايين إصابة و١٧٥ ٤٤٣ وفاة.[٦] ومع ذلك، من المرجح أن يكون عدد الوفيات الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، بسبب تعطل الخدمات الصحية أثناء الجائحة.[٧] وقد اتضح اعتماد القارة الأفريقية الشديد على الأدوية واللقاحات المستوردة خلال الجائحة، وهو ما يؤكد الحاجة الملحّة إلى تحسين قدرة نُظُم الرعاية الصحية الأفريقية على الصمود. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها في عام ٢٠١٩ مبادرة صيدلانية ترتكز على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في ١٠ بلدان رائدة، مع التركيز على المشتريات المجمعة والإنتاج المحلي والمعايير التنظيمية المنسَّقة للأدوية. وتشارك في هذه المبادرة دولتان أفريقيتان ناميتان غير ساحلتين، هما إثيوبيا ورواندا.

٩- ورغم التحديات التي تواجهها أفريقيا، فقد حققت نتائج أحسن بكثير في المجال الصحي في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٤٦ سنة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤,٥ سنة في عام ٢٠١٩.[٨] وانخفض معدل وفيات الرضع من ٨١ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية في عام ٢٠٠٠ إلى ٤١,٦ حالة وفاة في عام ٢٠٢٠.[٩] وانخفض المعدل الإجمالي للوفيات النفاسية في أفريقيا من ٥٩٧ إلى ٥٣١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٠.[١٠] وتحسنت تغطية الخدمات الصحية الأساسية من ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٩.[١١] ومع ذلك، ورغم أن معظم البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية شهدت انخفاضا في معدل الوفيات النفاسية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، فقد ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٢٠ في إسواتيني وبوتسوانا وبوروندي وتشاد وزمبابوي ومالي وملاوي والنيجر، ويرجع ذلك في جزء منه إلى تأثير جائحة كوفيد-١٩.[١٢]

---

(٦) World Health Organization (WHO), WHO COVID-19 Dashboard. متاح على الرابط التالي: covid19.who.int/؟mapFilter=deaths (تم الاطلاع عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

(٧) WHO, *World Health Statistics 2023: Monitoring Health for the SDGs, Sustainable Development Goals* (Geneva, WHO, 2023).

(٨) WHO, Regional Office for Africa, Tra*cking Universal Health Coverage in the WHO African Region, 2022* (Brazzaville, WHO, 2022).

(٩) WHO, Regional Office for Africa, *Atlas of African Health Statistics 2022: Health Situation Analysis of the African Region – Country Profiles* (Brazzaville, WHO, 2022).

(١٠) WHO, "Maternal mortality ratio (per 100 000 live births)", Global Health Observatory database، متاح على الرابط التالي: www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/maternal-mortality-ratio-(per-100-000-live-births) (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

(١١) WHO, *Tracking Universal Health Coverage in the WHO African Region*.

(١٢) WHO, "Maternal mortality ratio (per 100 000 live births)", Global Health Observatory database. متاح على الرابط التالي: www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/maternal-mortality-ratio-(per-100-000-live-births) (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

١٠- ورغم التحسن العام في النتائج التي تحققت في قطاع الصحة في أفريقيا، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. فليسوتو وجمهورية أفريقيا الوسطى وإسواتيني وتشاد وزمبابوي هي البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية التي تسجل أدنى متوسط عمر متوقع عند الولادة، وهو ٥٠,٧ و٥٣,١ و٥٧,٧ و٥٩,٦ و٦٠,٧ سنة على التوالي. وعلاوة على ذلك، يُعد جنوب السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليسوتو من بين البلدان الأفريقية التي لديها أعلى معدلات وفيات نفاسية، وهي ١ ٢٢٣ و١ ٠٦٣ و٨٣٥ و٥٦٦ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، على التوالي. وهذه الأرقام تتجاوز بكثير الغاية ٣,١ من أهداف التنمية المستدامة، وهي خفض نسبة الوفيات النفاسية في العالم إلى أقل من ٧٠ في ١٠٠ ألف ولادة حية بحلول عام ٢٠٣٠.[١٣] وتعد جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجنوب السودان ومالي والنيجر من بين البلدان العشرة التي لديها أعلى معدلات وفيات الرضع في القارة، وهي ٧٥,٤ و٦٦,٠ و٦٣,٨ و٦١,٦ و٥٩,٥ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية على التوالي.[١٤] وستتطلب معالجة هذه التفاوتات مواصلة الاستثمار في البنى التحتية للصحة العامة، وتعزيز النُّظم الصحية، وبذل الجهود لتعزيز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية لجميع الأفارقة.

١١- وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها لضمان إدراج مصالح البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية والتحديات الخاصة التي تواجهها في الإطار المتوخى الذي سيخلُفُ برنامج عمل فيينا، والذي ستوضع تفاصيله في صيغتها النهائية في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقرر عقده في كيغالي في عام ٢٠٢٤. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت اللجنة، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الرفيع المستوى لأفريقيا استعدادا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية. وستسترشد المناقشات في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بالوثيقة الختامية للمؤتمر، الذي عُقد في بوتسوانا في أيار/مايو ٢٠٢٣.

ثالثا- حالة التقدم في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

ألف- المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

١٢- يشدد برنامج عمل فيينا على الأهمية القصوى التي تكتسيها حرية المرور العابر ومرافِقه في اندماج البلدان النامية غير الساحلية وفي إدماجها في النظام التجاري العالمي. ويتضمن

[١٣] المرجع نفسه.

[١٤] WHO, “Infant mortality rate (between birth and 11 months per 1000 live births)”, Global Health Observatory database. متاح على الرابط التالي: www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/infant-mortality-rate-(probability-of-dying-between-birth-and-age-1-per-1000-live-births) (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

البرنامج دعوة إلى تبسيط القواعد والوثائق وتوحيدها، وكذلك إلى التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية التي تحكم النقل والمرور العابر وجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي تكتسي أهمية حاسمة في التصدي للتحديات التي تواجهها المبادلات التجارية العابرة للحدود وما يتصل بها من مشاكل على مستوى النقل.

١٣- وفي دراسة أجريت عام ٢٠٢١، وجدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي أن أنظمة النقل الإقليمية أدّت بشكل عام إلى انخفاض التكاليف الإدارية والمالية التي يتحملها المتعاملون الاقتصاديون في عمليات المرور العابر. لكن إنشاء هذه النظم في أفريقيا يعوقه الافتقار إلى الإرادة السياسية، وضعف آليات التنفيذ، وضعف نظم المعلومات اللازمة للتوفيق بين وثائق الدخول والخروج، وطول إجراءات بدء المرور العابر في بلدان المنشأ، والتأخير المفرط في إصدار السندات الإقليمية، والاستخدام المتكرر للقوافل لمرافقة مركبات المرور العابر.[١٥]

١٤- وعلاوة على ذلك، من المرجح أيضا أن تستفيد البلدان النامية غير الساحلية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار الذي اعتُمد في عام ٢٠١٨. ومن شأن تعزيز حرية تنقل الأشخاص فيما بين البلدان الأفريقية وحسن إدارتها أن يحسّن آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، ميسِّرا بذلك تبادل المهارات والمعارف والخبرات. وحتى آب/أغسطس ٢٠٢٣، وقع ١١ بلدا من أصل ١٦ بلدا أفريقيا من البلدان النامية غير الساحلية على البروتوكول، وصدقت عليه أيضا ٣ بلدان (رواندا ومالي والنيجر).[١٦] ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٣، لم تتم أي تصديقات أخرى، بينما ثمة حاجة إلى ١١ تصديقا آخر لكي يدخل البروتوكول حيز النفاذ.

١٥- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع مختلف أصحاب المصلحة لتشجيع أعضائها على التصديق على البروتوكول ومساعدتها في تنفيذه لاحقا.

[١٥] ECA, *Identifying Priority Products and Value Chains for Standards Harmonization in Africa: Technical Study* (Addis Ababa, ECA, 2020).

[١٦] African Union, "List of countries which have signed, ratified/acceded to the Protocol to the Treaty Establishing the African Economic Community relating to Free Movement of Persons, Right of Residence and Right of Establishment"، متاح على الرابط التالي: https://au.int/sites/default/files/treaties/36403-sl-PROTOCOL_TO_THE_TREATY_ESTABLISHING_THE_AFRICAN_ECONOMIC_COMMUNITY_RELATING_TO_FREE_MOVEMENT_OF_PERSONS-1.pdf.

باء- تطوير البنى التحتية وصيانتها

١٦- يشكل العجز في البنى التحتية في أفريقيا عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية، والبلدان النامية غير الساحلية على وجه الخصوص. وتتفاوت البنى التحتية للنقل في أنحاء القارة، حيث هناك مناطق دون إقليمية مجهزة تجهيزا كاملا بينما تبقى أخرى متخلفة.[١٧] ورغم الحاجة إلى استثمارات تتراوح بين ١٣٠ و١٧٠ مليار دولار سنويا لسد فجوة البنى التحتية في القارة، فإن أفريقيا تواجه فجوة تمويلية تتراوح بين ٦٨ و١٠٨ مليارات دولار.[١٨] ورغم تحقيق البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تحسنا كبيرا في توسيع البنية التحتية للنقل وتحديثها، فهي لا تزال تفتقر إلى البنى التحتية المادية الكافية في مجالات النقل بالسكك الحديدية، والنقل عبر الطرق، والموانئ الجافة، والممرات المائية الداخلية، وخطوط الأنابيب، والنقل الجوي.

١٧- ورغم كون النقل عبر الطرق وسيلة النقل السائدة في أفريقيا، حيث يحمل ٩٠ في المائة من الركاب و٨٠ في المائة من البضائع،[١٩] فإن نحو ٥٣ في المائة من الطرق الأفريقية غير معبدة، الأمر الذي يحد من وصول العديد من الأفارقة إلى المرافق الأساسية والفرص الاقتصادية.[٢٠] وتتوفر إمكانية الوصول إلى طرُق صالحة للسير في كل الفصول لأقل من نصف سكان الريف في القارة.[٢١] وعلاوة على ذلك، يمكن للطرق المتضررة أن تقلل من السرعة التشغيلية من ١٠٠ إلى ٦٠ كيلومترا في الساعة، وهو ما يؤدي إلى تفاقم الازدحام المروري وزيادة عدد حوادث الطرق.[٢٢] ويبلغ متوسط كثافة الطرق المعبدة في البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية ١٠,٥٩ كم لكل ١ ٠٠٠ كم^{٢}، وهو ما يقرب من نصف متوسطها لدى جميع البلدان النامية غير الساحلية (٢٤,٦٦ كم لكل ١ ٠٠٠ كم^{٢}).[٢٣] وفي العقد الماضي، نُفّذ عدد من المشاريع الرئسية للبنية التحتية للطرق في البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. وتشمل هذه المشاريع جسر كازونغولا، الذي افتُتح أمام حركة المرور في أيار/مايو

---

(١٧) Graff Tilman, *Spatial Inefficiencies in Africa's Trade Network*, (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2019).

(١٨) African Development Bank Group, "Africa's infrastructure: Great potential but little impact on inclusive growth" in *Africa's Infrastructure* (Abidjan, African Development Bank Group, 2018).

(١٩) United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Improving Transport Connectivity for LLDCs and Building Resilient Transport Infrastructure to Support Accelerated Progress towards the SDGs*.

(٢٠) African Development Bank Group, "Tracking Africa's progress in figures"، متاح على الرابط التالي: www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Tracking_Africa%E2%80%99s_Progress_in_Figures_-_Infrastructure_Development.pdf.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) المرجع نفسه.

٢٠٢١ ويربط بين زامبيا وبوتسوانا،[٢٤] وممر طريق مومباسا – نيروبي – أديس أبابا، الذي يربط إثيوبيا وكينيا،[٢٥] والممر المتعدد الوسائط بين الشمال والجنوب، الذي يمتد من دار السلام في تنزانيا إلى ديربان في جنوب أفريقيا، مرورا بملاوي وزامبيا وزمبابوي وبوتسوانا. وأصبح الممر بين الشمال والجنوب أكثر ممرات النقل ازدحاما في جنوب أفريقيا، حيث يتم نقل ما يقدر بنحو ٤٠ مليار دولار من البضائع كل عام.[٢٦] وفي عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منهجية لتقييم الطرق لدعم إدارة الطرق في أفريقيا. وباستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي لتقييم حالة الطرق القارية ودون الإقليمية عن بعد، تدعم هذه المنهجية الجهود الرامية إلى رصد الطرق الأفريقية على أساس منتظم وتقديم توصيات باتخاذ اجراءات في الوقت المناسب، بغض النظر عما إذا كانت الطرق التي يجري تقييمها تقع في مناطق نائية أو غير آمنة. كما نشرت اللجنة، بالتعاون مع وزارة النقل في إثيوبيا، تقريرا بعنوان ''تقييم الفجوة في رقمنة اللوجستيات في إثيوبيا''[٢٧] بهدف تعميق فهم الرقمنة في قطاع الخدمات اللوجستية وتقديم توصيات في هذا المجال. وتواصل اللجنة أيضا تقديم الدعم إلى إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا لتيسير إنشاء ممر لامو بورت – جنوب السودان – إثيوبيا، الذي سيوفر طريقا بديلا لإثيوبيا وجنوب السودان للربط بالمحيط الهندي وشبكات النقل البحري.

١٨- ويُعَدُّ النقل بالسكك الحديدية ثاني أهم وسيلة نقل في القارة. ومع ذلك، لا تزال الشبكة السككية الأفريقية غير متطورة نسبيا، وقد شُيّدت معظم خطوطها في أفريقيا على يد شركات التعدين خلال الفترة الاستعمارية لربط المناجم ومصادر الموارد الطبيعية الأخرى بالموانئ.[٢٨] ولدى أفريقيا أقل من ٩٠ ألف كيلومتر من السكك الحديدية، أو أقل من ٥ في المائة من شبكة السكك الحديدية العالمية.[٢٩] وعلاوة على ذلك، فإن معظم السكك الحديدية الأفريقية تسمح بسرعة تتراوح بين ٣٠ و٣٥ كيلومترا في الساعة فقط، كما أن الشبكات الأفريقية لا تملك سوى عدد قليل من الوصلات البينية، بسبب المعايير التقنية

(٢٤) African Development Bank Group, "Kazungula Bridge Project to expand regional integration and trade across southern Africa", 18 May 2021.

(٢٥) African Development Bank Group, "Multinational - Mombasa - Nairobi – Addis Ababa Road Corridor Development Project Phase II - Project Completion Report", 13 December 2019، متاح على الرابط التالي: www.afdb.org/en/documents/multinational-mombasa-nairobi-addis-ababa-road-corridor-development-project-phase-ii-project-completion-report.

(٢٦) African Union Development Agency, *Programme for Infrastructure Development in Africa (PIDA): First 10-Year Implementation Report* (African Union Development Agency, Midrand, South Africa, 2023).

(٢٧) ECA and Ministry of Transport of Ethiopia, *Gap Assessment of Logistics Digitalization in Ethiopia* (Addis Ababa, 2022). متاح على الرابط التالي: https://repository.uneca.org/handle/10855/49382

(٢٨) Export-Import Bank of India, "Connecting Africa: role of transport infrastructure", Working Paper No. 72 (March 2018).

(٢٩) International Union of Railways, "A new lease of life for African rail: destination 2040" (February 2014).

المتباينة.[٣٠] ولم يطرأ أي تحسن تقريبا على الشبكات في البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا. وفي حين لدى إسواتيني وملاوي وزمبابوي أعلى كثافة للسكك الحديدية بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، لا تزال بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليسوتو والنيجر تفتقر إلى الربط السككي.[٣١] ومع ذلك، فإن استكمال وتحديث خط سكة حديد أديس أبابا – جيبوتي وخط السكك الحديدية العادي بين مومباسا ونيروبي ونيفاشا يمكن أن يحدثا تحولا في هذا الوضع. ويمكن أن يكون لإدخال تحسينات على البنية التحتية السككية في أفريقيا أثر إيجابي كبير على البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، حيث ييسِّر النقل الفعال لأعداد كبيرة من الركاب وكميات أكبر من السلع بتكلفة منخفضة نسبيا، ويقلل من ازدحام الطرق ويعزز السلامة. ومن شأن كهربة السكك الحديدية الأفريقية أن تزيد من تعزيز الاستدامة البيئية.[٣٢] ولتعزيز تطوير السكك الحديدية في أفريقيا، تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالسكك الحديدية، تشجيع البلدان الأفريقية على التصديق على بروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة.

١٩- ولدى بعض البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، بما فيها أوغندا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا، ممرات مائية صالحة للملاحة. لكن خمسة بلدان نامية غير ساحلية، وهي إثيوبيا وإسواتيني وبوتسوانا وبوركينا فاسو وليسوتو، تفتقر إليها. وتضطلع الموانئ الجافة أيضا بدور هام في زيادة الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية، وخفض التكاليف اللوجستية التجارية، وتعزيز وسائط النقل المتعددة. ولدى نصف البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تقريبا موانئ جافة (إثيوبيا وإسواتيني وأوغندا وبوروندي ورواندا وزامبيا وزمبابوي).[٣٣]

٢٠- وتمثل أفريقيا ١٧ في المائة من سكان العالم، ولكنها لا تمثل سوى ٢,١ في المائة من مجموع أنشطة النقل الجوي (تشمل البضائع ونقل الركاب).[٣٤] ورغم التأثير السلبي الكبير الذي كان لجائحة كوفيد-١٩ على صناعة الطيران في أفريقيا، فقد تعافى النقل الجوي في القارة بشكل مطرد في فترة ما بعد الجائحة، حيث بلغ الشحن الجوي ٣١,٤ في المائة من مستويات عام ٢٠١٩ والسفر الجوي ٩٣ في المائة من مستويات عام ٢٠١٩ بحلول عام ٢٠٢٣. وهناك إمكانات نمو كبيرة لصناعة الطيران في أفريقيا. ولا تزال الخطوط الجوية

(٣٠) Export-Import Bank of India, “Connecting Africa: role of transport infrastructure”.

(٣١) United Nations, Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States, *Improving Transport Connectivity for LLDCs*.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) International Air Transport Association, “IATA’s ‘Focus Africa’ to strengthen aviation’s contribution to African development”, 3 April 2023.

الإثيوبية، وهي الناقل الوطني لأكبر بلد نام غير ساحلي في القارة من حيث عدد السكان، تؤدي دورا بارزا بشكل خاص. ومن خلال السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٨، يتم تشجيع المزيد من التحرير في قطاع المواصلات الجوية، وذلك بتنفيذ قرار ياموسوكرو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، كانت السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي تضم ٣٤ دولة، منها ١١ بلدا ناميا غير ساحلي (إثيوبيا وإسواتيني وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وزمبابوي وليسوتو ومالي والنيجر).

٢١- ويؤدي انقطاع التيار الكهربائي وفصل الأحمال الكهربائية، اللذان يعرقلان النشاط التجاري ويقللان من أرباح المؤسسات التجارية، إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي السنوي في أفريقيا بنحو ٢ في المائة.[٣٥] ويعد الحصول على طاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومستدامة أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والتصنيع ونمو الإنتاجية والتنمية البشرية، بما في ذلك تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبا. ورغم ارتفاع النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، من ٣٨,٥ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٥٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢١،[٣٦] فإن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم الذين لا يحصلون على الكهرباء يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٣٧] وقد أحرزت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية تقدما كبيرا في توسيع نطاق الحصول على الكهرباء، حيث حققت رواندا وإسواتيني وليسوتو وأوغندا وإثيوبيا ومالي أكبر الزيادات بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢١.[٣٨] ومع ذلك، حصل أقل من ٢٠ في المائة من سكان بوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وملاوي والنيجر على الكهرباء في عام ٢٠٢١.[٣٩]

٢٢- ورغم كون القارة موطنا لـ١٧ في المائة من سكان العالم، إلا أن انبعاثات الوقود الأحفوري الأفريقية شكلت ٣,٦ في المائة فقط من الإجمالي العالمي في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، إذا استُبعدت من الحسابات أعلى البلدان المسببة للانبعاثات في القارة، وهي الجزائر وجنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا، فإن القارة لم تمثل سوى ١ في المائة من انبعاثات ثاني

---

[٣٥] International Renewable Energy Agency, *Africa 2030: Roadmap for a Renewable Energy Future* (Abu Dhabi, 2015).

[٣٦] World Bank, "Access to electricity (% of population)", DataBank database، متاح على الرابط التالي: data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

[٣٧] International Energy Agency and others, *Tracking SDG7: The Energy Progress Report 2023* (Washington, D.C., International Bank for Reconstruction and Development and the World Bank, 2023).

[٣٨] المرجع نفسه.

[٣٩] World Bank, "Access to electricity (% of population)", DataBank database، متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/indicator/EG.ELC.ACCS.ZS (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

أكسيد الكربون العالمية في ذلك العام.[٤٠] ولم يعتمد سوى ٢٠ في المائة فقط من إجمالي القدرة الاسمية لتوليد الكهرباء في القارة في عام ٢٠١٩ على مصادر متجددة، حيث تمثل الطاقة الكهرومائية أكبر حصة من قدرة الطاقة المتجددة المركبة. وعلاوة على ذلك، تمت تلبية ٤٥ في المائة من الطلب على الطاقة الأولية في القارة لعام ٢٠١٨ من خلال الكتلة الأحيائية، لا سيما حرق الحطب والفحم لطهي الطعام، وهو ما قد يكون له تأثير سلبي خطير على صحة الإنسان.[٤١] وانخفضت حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي في أفريقيا ككل بشكل طفيف من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٩.[٤٢] كما انخفضت حصتها في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية خلال الفترة نفسها من ١١,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٩.[٤٣] ولدعم الجهود الرامية إلى زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج الطاقة، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاؤها خطة عمل للاقتصاد الدائري القاري الأفريقي للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٣٤، حيث حددوا أهدافا وإجراءات لتيسير وضع مخطط قاري لإنشاء وُسُوم بيئية، واعتماد حوافز ضريبية لتشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها، وتوحيد المنتجات، وتقديم دورات تدريبية عن كيفية إنشاء اقتصاد دائري، وتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة التي تعزز نقل النفايات والسلع المستعملة الموجهة إلى التجديد وإعادة التصنيع إلى مرافق إقليمية لإعادة التدوير أو إعادة التصنيع.

٢٣- وقد أحرزت أفريقيا تقدما ملحوظا في توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي عام ٢٠١٤، استخدم ١٣,٥ في المائة فقط من الأفارقة الإنترنت، مقارنة بنسبة ٣٩,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك كانت هذه النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي بلغ ٦٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢.[٤٤] ومن بين البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، كانت إسواتيني وبوتسوانا وليسوتو البلدان الوحيدة التي لديها عدد مستخدمي الإنترنت أكبر من المتوسط القاري في عام ٢٠٢١. وجميع البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية الأخرى لديها عدد مستخدمين أقل من المتوسط القاري. وزاد انتشار الهواتف المحمولة في أفريقيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من ٨٨٦ مليون اشتراك في عام ٢٠١٤ إلى ١,٢ مليار اشتراك في عام ٢٠٢٢، بينما ارتفع عدد الاشتراكات في الهاتف المحمول في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية من ١٤٩ مليون إلى ٢١٥ مليون خلال

(٤٠) KfW Development Bank and others, *The Renewable Energy Transition in Africa: Powering Access, Resilience and Prosperity* (Frankfurt am Main, September 2020).

(٤١) المرجع نفسه.

(٤٢) International Energy Agency, "Modern renewables"، متاح على الرابط التالي: www.iea.org/reports/sdg7-data-and-projections/modern-renewables.

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) International Telecommunication Union (ITU), "Statistics"، متاح على الرابط التالي: www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx.

نفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية زيادة كبيرة في عدد الاشتراكات النشطة في خدمة النطاق العريض للهاتف المحمول، الذي ارتفع من ٢٨ مليونا في عام ٢٠١٤ إلى ١١٦ مليونا في عام ٢٠٢٢.[٤٥]

٢٤- وفي عام ٢٠٢٢، كانت أفريقيا المنطقةَ العالمية التي تُفرض فيها أعلى رسوم على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[٤٦] ولا يزال ارتفاع أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمنع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية من الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي من خلال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتمويل الرقمي.

٢٥- وأجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عددا من الدراسات وأتاحت دورات تدريبية عن التكامل التنظيمي للتجارة الرقمية في تسعة بلدان، منها أربعة بلدان نامية غير ساحلية، هي أوغندا وزامبيا وزمبابوي وملاوي، من أجل مساعدة أعضائها في معالجة القضايا المتصلة بالتجارة الرقمية، بما في ذلك مفاوضات التجارة الإلكترونية في سياق الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيكون تنسيق لوائح التجارة الرقمية أمرا حاسما في الجهود الرامية إلى تطوير أنظمة الدفع الآني. وأَطلقت خمسة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية، هي إثيوبيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي وملاوي، نُظُما محلية للدفع الآني، بينما أنشأت سبعة بلدان أخرى نظما على المستوى دون الإقليمي.[٤٧] ويعد إنشاء أنظمة دفع شاملة عبر الحدود أمرا ضروريا لأنه سيدعم تنفيذ التجارة الرقمية، كما هو مطلوب بموجب شروط الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وسيعزز الشمول المالي الأوسع.

جيم- التجارة الدولية وتيسير التجارة

٢٦- خلال فترة تنفيذ برنامج عمل فيينا، ظلت البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية أطرافا هامشية في التجارة الإقليمية والعالمية، حيث لم تمثل في المتوسط سوى ٠,٢ في المائة من الصادرات العالمية من البضائع و٠,٣ في المائة من الواردات العالمية من السلع. وخلال الفترة نفسها، استأثرت البلدان النامية غير الساحلية خارج أفريقيا بنسبة ٠,٧ في المائة في المتوسط من الصادرات العالمية من البضائع و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية من البضائع. وكما هو مبين في الشكل ٣، ظلت حصة التجارة العالمية التي تمثلها كلتا المجموعتين من البلدان مستقرة نسبيا خلال فترة التنفيذ.

(٤٥) ITU, DataHub database، متاح على الرابط التالي: https://datahub.itu.int/ (تم الاطلاع عليه في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

(٤٦) ITU, "The affordability of ITU services 2022", Policy brief (April 2023)، متاح على الرابط التالي: www.itu.int/ en/ITU-D/Statistics/Documents/publications/prices2022/ITU_Price_Brief_2022.pdf.

(٤٧) AfricaNenda, World Bank and ECA, *The State of Inclusive Instant Payment Systems in Africa: SIIPS 2023* (Nairobi, 2023).

الشكل ٣:

صادرات وواردات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية وغير الأفريقية من السلع

(بالنسبة المئوية من الصادرات والواردات العالمية)

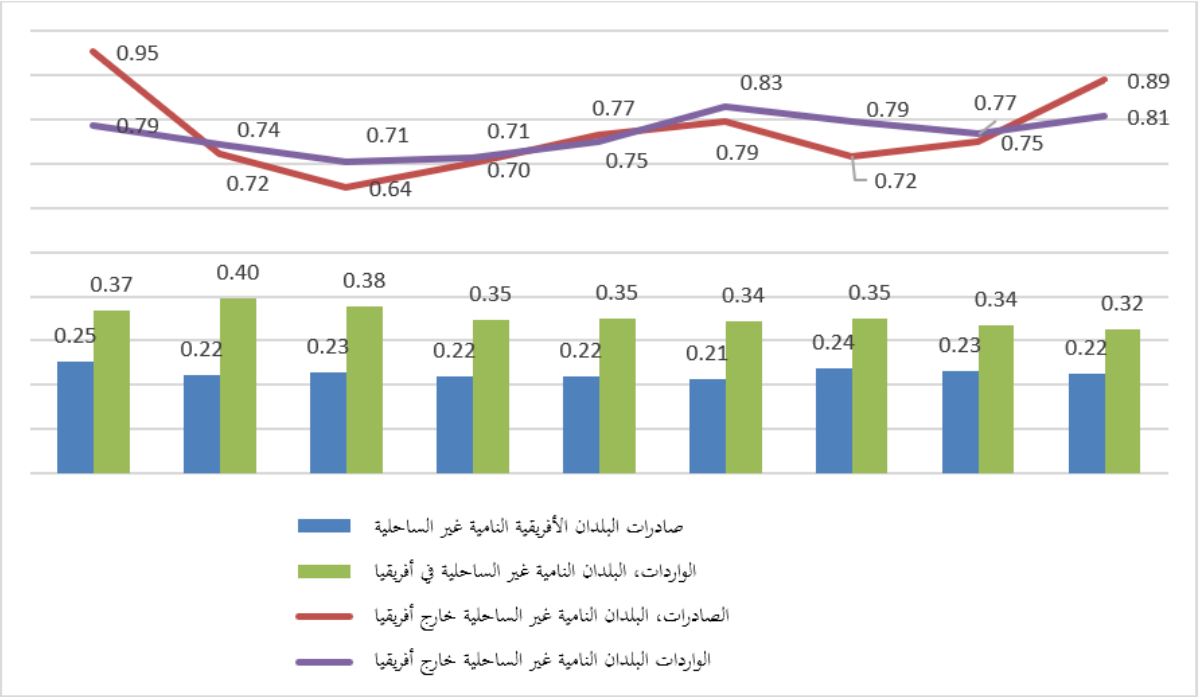

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، قاعدة بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat. unctad.org/datacentre/ (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: بعض بيانات عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ هي تقديرات أولية.

٢٧- وكما هو موضح في الشكل ٤، ظل الميزان التجاري للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية سلبيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، وفقا للاتجاه القاري. ويعكس العجز التجاري المستمر لتلك البلدان اعتمادَها المتواصل على تصدير السلع الأساسية ذات القيمة المضافة المنخفضة واستيراد السلع المصنعة ذات القيمة العالية. ويبدو أن اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية صارت تتعافى من جائحة كوفيد-١٩، حيث زادت صادراتها من ٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ إلى ٥٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ وزادت وارداتها من ٦٣ مليار دولار إلى ٨٣ مليار دولار خلال نفس الفترة الزمنية. وستعتمد التوقعات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية والبلدان الأفريقية بشكل عام في المستقبل على قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، والحرب في أوكرانيا، والحرب بين إسرائيل وحماس، والتداعيات السلبية لتغير المناخ.

الشكل ٤:

إحصاءات تجارة البضائع في أفريقيا ككل، وفي البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، وفي البلدان النامية غير الساحلية خارج أفريقيا

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

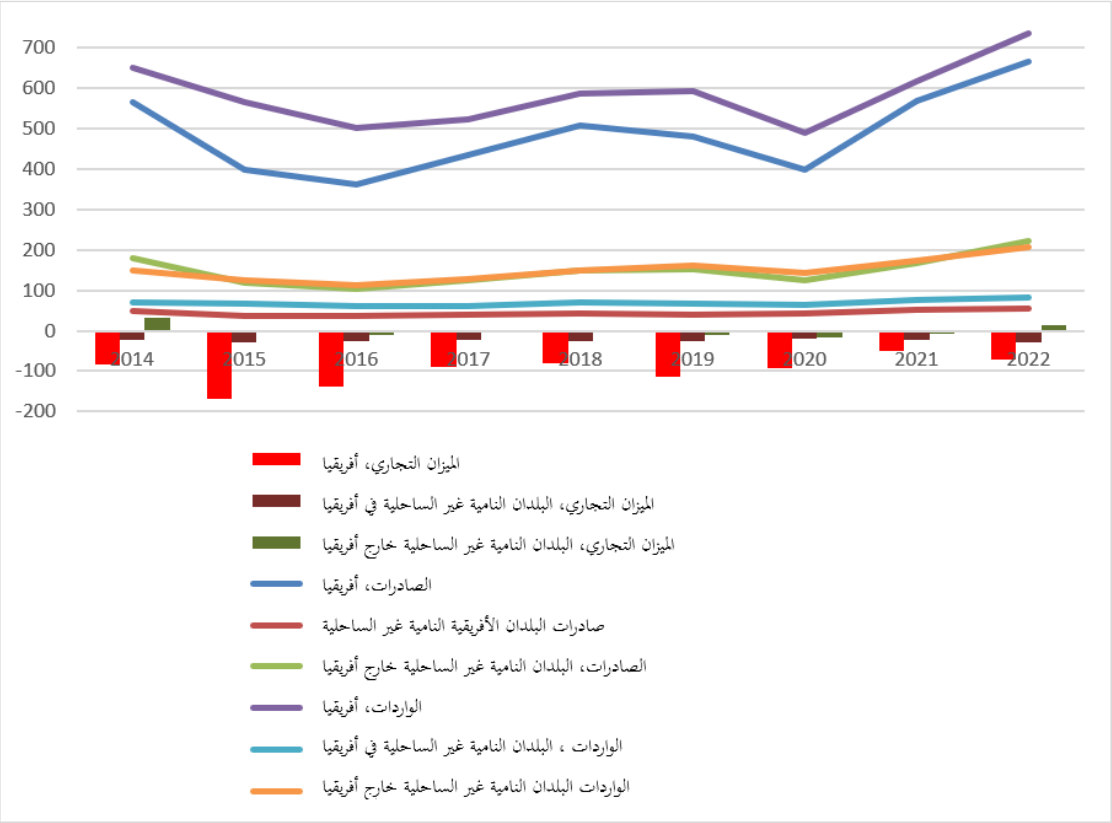

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/ (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٢٨- وكما هو موضح في الشكل ٥، فقد كانت تجارة البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في الخدمات منخفضة للغاية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، حيث لم تمثل سوى ٠,٢ في المائة من صادرات الخدمات العالمية و٠,٤ في المائة من واردات الخدمات العالمية. وشهدت البلدان النامية غير الساحلية خارج أفريقيا انخفاضا أكثر حدة في صادرات الخدمات ووارداتها مقارنة بالبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، لكن تجارتها في الخدمات تعافت، واقتربت من مستويات ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٢.

الشكل ٥:

صادرات وواردات البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية والبلدان النامية غير الساحلية خارج أفريقيا من الخدمات

(بالنسبة المئوية من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات)

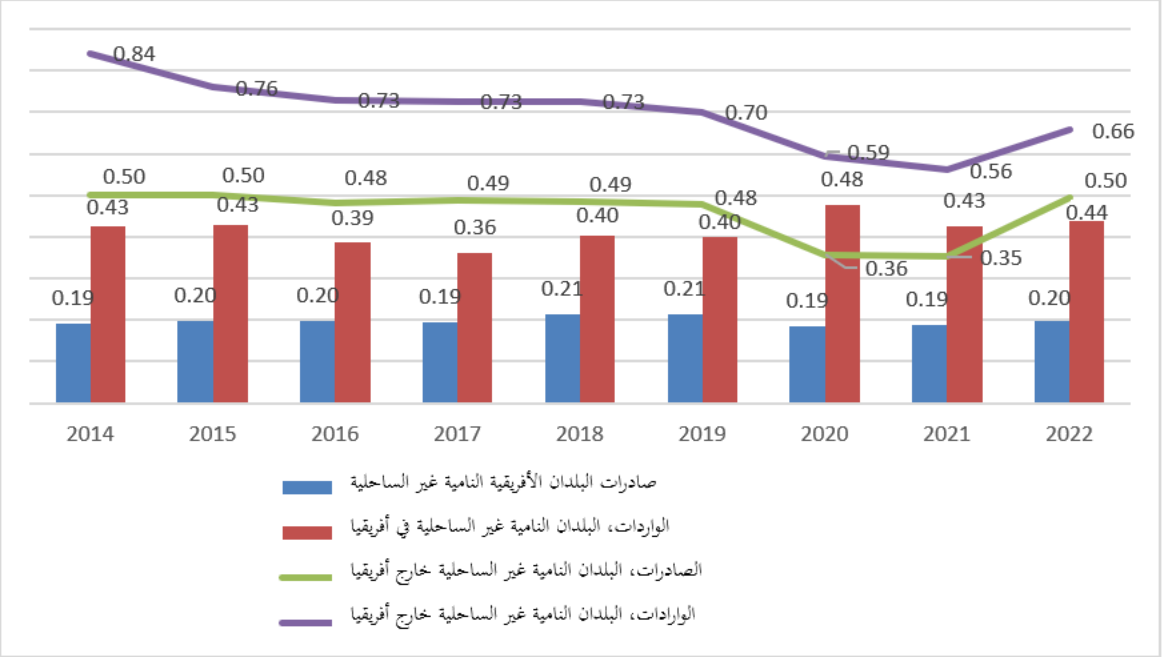

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/ (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة

٢٩- صدَّق ١٤ بلدا أفريقيا من البلدان النامية غير الساحلية و١٦ بلدا من بلدان المرور العابر على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة حتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. ولم تتمكن إثيوبيا وجنوب السودان من الانضمام إلى الاتفاق، لأنهما لم تنضما بعد إلى منظمة التجارة العالمية. وبلغ متوسط معدل تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق ٥٢,٣ في المائة في أفريقيا ككل و٥٠,٧ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية (ارتفاعا من ٤٦,٧ في المائة و٤٤,١ في المائة على التوالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢)، وهو ما يؤكد التزام البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية القوي بتنفيذ أحكام الاتفاق.[٤٨] وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن بوتسوانا ورواندا وزمبابوي نفذت بالفعل أكثر من ٨٠ في المائة من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق.

[٤٨] WTO, "Implementation commitments dashboard", Trade Facilitation Agreement Database، متاح على الرابط التالي: tfadatabase.org/en/implementation (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

دال– التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٣٠- تكتسي الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي أهمية حيوية في معالجة تشظي أفريقيا، وهي قارة تضم أكثر من ٥٠ دولة، و٤١ عملة، ويبلغ عدد سكانها ١,٣ مليار نسمة. وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، التي تواجه عددا من التحديات المعقدة.

٣١- ويعد التوقيع في كيغالي في عام ٢٠١٨ على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بلا شك أهم إنجاز للقارة في السنوات الأخيرة في مجال التكامل الإقليمي.[٤٩] واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، أودعت ٤٧ دولة، بما في ذلك جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، باستثناء جنوب السودان، وثائق تصديقها على الاتفاق.[٥٠] وفي شباط/فبراير ٢٠٢٣، استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعا لمناقشة كيفية الاستفادة من الاتفاق وبروتوكولاته للتغلب على التحديات المعقدة الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٢- ومن المتوقع أن يكون لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أثر إيجابي على حصة القارة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والميزان التجاري والناتج. وأظهرت الحسابات أن التجارة فيما بين البلدان الأفريقية يمكن أن تزيد بما قدره ٢٠٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٤٥ مما ستكون عليه في غياب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (زيادة قدرها ٣٤,٦ في المائة)، حيث ستتجلى أكبر الزيادات في قطاعات الأغذية الزراعية والخدمات والصناعة والطاقة/التعدين.[٥١] وعلاوة على ذلك، تُجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي حاليا دراسة بشأن مبادرة تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية التي أطلقها الاتحاد الأفريقي بغية تقييم التقدم المحرز في هذا الصدد والتحديات التي تعوق تنفيذها.[٥٢]

٣٣- كما عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاؤهما تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بمساعدة نحو ٣٠ دولة عضوا على وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية. وقد استفادت عشرة بلدان نامية غير ساحلية أفريقية من الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي إسواتيني، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وملاوي، والنيجر. وعلاوة

(٤٩) ECA, *The AfCFTA: What You Need to Know – Frequently Asked Questions & Answers* (Addis Ababa, 2023)

(٥٠) Trade Law Centre NPC, "Status of AfCFTA ratification", 6 September 2023

(٥١) ECA and Centre d'études prospectives et d'informations internationals, "Greening the implementation of the African Continental Free Trade Area Agreement" (forthcoming)

(٥٢) ECA, "Framework for boosting intra-African trade (BIAT), ten-years after: progress, implementation challenges, and implications for the AfCFTA" (forthcoming)

على ذلك، ستعقد اللجنة مؤتمرا في نيروبي في أوائل عام ٢٠٢٤ لتشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات من جانب الدول التي تلقت الدعم في وضع استراتيجيات التنفيذ الخاصة بها. واستحدثت اللجنة أيضا المؤشر القطري للأعمال التجارية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاستطلاع آراء القطاع الخاص بشأن تنفيذ الاتفاق. وعلاوة على ذلك، تقوم اللجنة حاليا بتقييم أثر التنفيذ على انبعاثات غازات الدفيئة الأفريقية. وتشير النتائج الأولية إلى أن من شأن تنفيذ الاتفاق أن يزيد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية زيادة كبيرة دون التسبب في زيادة كبيرة في الضغط على المناخ، وأنه ينبغي بذل الجهود لتعزيز التنسيق القاري لآليات تسعير الكربون إذا قررت البلدان إنشاء سوق واحدة أو متعددة للكربون.

٣٤- وبإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن للبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية أن تتوقع الاستفادة من زيادة التجارة وخفض تكاليفها، وتحسين القدرة التنافسية، وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتعزيز التكامل الإقليمي.

هاء- التحوّل الاقتصادي الهيكلي

٣٥- رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية لتوسيع قطاعاتها الخاصة وتحسين قدراتها التصنيعية والعلمية والتكنولوجية والابتكارية، فهي لا تزال تواجه التحدي المتمثل في استدامة التحول الاقتصادي الهيكلي.

٣٦- وكما هو موضح في الشكل ٦، فقد ساهم قطاع الخدمات بأكبر قدر في الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي في عام ٢٠٢٢، بنسبة ٤٦ في المائة، تليها الصناعة بنسبة ٢٨ في المائة والزراعة بنسبة ١٧ في المائة.[٥٣] وفي البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، ساهم قطاع الخدمات بنسبة ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليه الصناعة بنسبة ٢٦ في المائة والزراعة بنسبة ٢١ في المائة (انظر الشكل ٧)، وهو ما يشير إلى أن اقتصادات البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية تعتمد على الزراعة أكثر بقليل من البلدان الأفريقية الأخرى. وكانت مساهمة قطاع الخدمات كبيرة بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي في زمبابوي وبوتسوانا وملاوي في عام ٢٠٢٢، بنسبة ٥٨ في المائة و٥٦ في المائة و٥٥ في المائة، على التوالي. وعلاوة على ذلك، فإن تشاد هي البلد الأفريقي النامي غير الساحلي الوحيد الذي ساهمت فيه الصناعة، بما في ذلك البناء، في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من قطاع الخدمات، حيث ساهمت فيه بنسبة ٤٩,٥ في المائة في عام ٢٠٢٢. وكانت إثيوبيا هي الدولة الأفريقية غير الساحلية الوحيدة التي ساهمت فيها الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من القطاعات الأخرى (ما مجموعه ٣٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢).

[٥٣] World Bank, DataBank database. متاح على الرابط التالي: https://data.worldbank.org/ (تم الاطلاع عليه عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

الشكل ٦:

القيمة المضافة الناتجة عن مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان الأفريقية، ٢٠١٤-٢٠٢٢

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

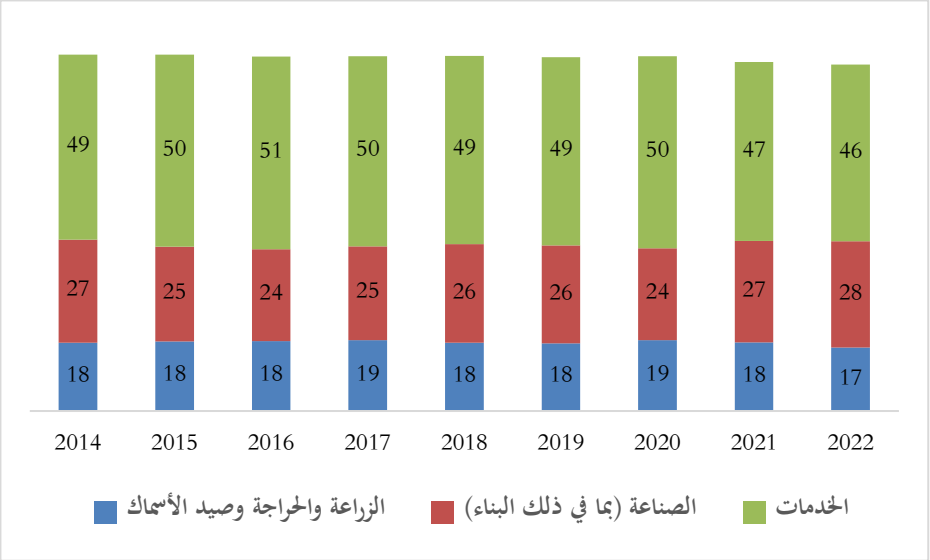

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

الشكل ٧:

القيمة المضافة الناتجة عن مختلف القطاعات الاقتصادية في البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، ٢٠١٤-٢٠٢٢

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

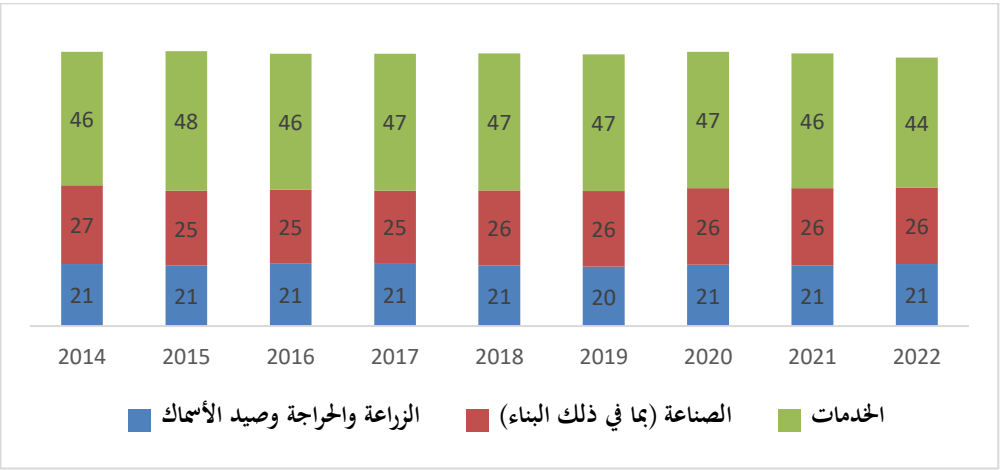

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات البنك الدولي.

٣٧- ومن أهم التغيرات الاقتصادية التي حدثت في بعض البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية زيادة المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي، بما في ذلك البناء. ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، ارتفعت مساهمة الصناعة، بما في ذلك البناء، في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣,٥

في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢، وهي زيادة قدرها حوالي ٤٠ في المائة، بينما ارتفعت في تشاد من ٣٩,٧ في المائة إلى ٤٩,٥ في المائة خلال نفس الفترة.

الشكل ٨:

مؤشر تنويع منتجات التصدير، أفريقيا ككل والبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، ٢٠١٤-٢٠٢٢

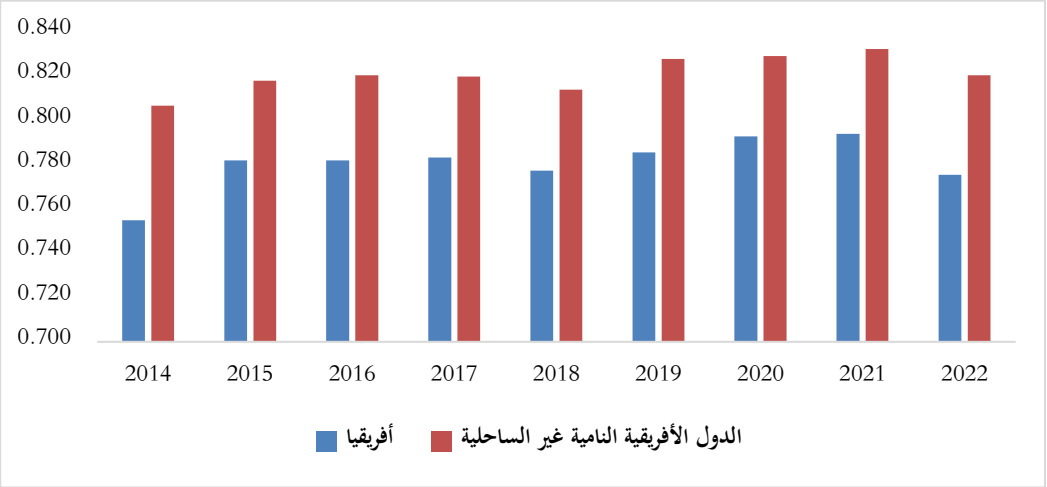

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

ملاحظة: تشير قيم المؤشر الأقرب إلى ١ إلى اختلاف أكبر عن المتوسط العالمي.

٣٨- رغم التقدم الذي أحرزته بوتسوانا ورواندا وزامبيا والنيجر في تنويع صادراتها بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، فقد انخفض التنوع العام في الصادرات بين البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية خلال تلك الفترة (انظر الشكل ٨). وكانت صادرات إسواتيني وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا الأكثر تنوعا في عام ٢٠٢٢، في حين كانت صادرات بوتسوانا وليسوتو ومالي الأكثر تركيزا. ويكتسي تنويع الصادرات أهمية حيوية لدى البلدان الأفريقية إذا أريد لها أن تعزز النمو الاقتصادي، وتوسع قاعدتها الصناعية، وتحسن شروطها التجارية مع شركائها التجاريين، وتعزز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية.

واو- وسائل التنفيذ

٣٩- لا تزال محدودية الموارد المالية والتقنية والبشرية تعوق الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم تلك التحديات. وبالفعل، لقد زادت أعباء ديون العديد من الاقتصادات النامية زيادة سريعة خلال الجائحة، لأسباب منها زيادة الإنفاق لدعم النظم الصحية الوطنية والتخفيف من التداعيات الاقتصادية السلبية للجائحة. وسيظل الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية

الرسمية والتحويلات المالية من الخارج ذات أهمية حاسمة في توفير الموارد الحيوية اللازمة لتعزيز التنمية في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.

٤٠- وتعاني زامبيا وزمبابوي وملاوي حاليا من المديونية الحرجة، وباتت إثيوبيا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان معرضة هي الأخرى بشدة للوقوع في مديونية حرجة إجمالا. وتواجه بوركينا فاسو ورواندا وليسوتو ومالي والنيجر أيضا خطر الوقوع في المديونية الحرجة بدرجة معتدلة عموما.(٥٤)

٤١- وكما هو موضح في الشكل ٩، فقد بلغت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا مستوى قياسيا بلغ ٧٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢١. غير أن هذا الرقم شوَّهته معاملةٌ مالية داخلية وحيدة لشركة في جنوب أفريقيا.(٥٥) وإذا استُبعدت هذه المعاملة من التحليل، يلاحَظ أن الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية ظل ثابتا نسبيا منذ عام ٢٠١٤. وكانت إثيوبيا وأوغندا وزامبيا أكبر متلقّ للاستثمار المباشر الأجنبي بين البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢.

(٥٤) World Bank, “Debt Sustainability Analysis”, Debt & Fiscal Risks Toolkit متاح على الرابط التالي: www.worldbank.org/en/programs/debt-toolkit/dsa (تم الاطلاع عليه في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

(٥٥) UNCTAD, “World investment report 2022: regional trends Africa – highlights”. متاح على الرابط التالي: unctad.org/system/files/non-official-document/WIR2022-Regional_trends_Africa_en.pdf.

الشكل ٩:

تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وحصته من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، أفريقيا ككل والبلدان النامية غير الساحلية الأفريقية، ٢٠١٤-٢٠٢٢

(بالنسبة المئوية (المحور الأيسر) ومليارات دولارات الولايات المتحدة (المحور الأيمن))

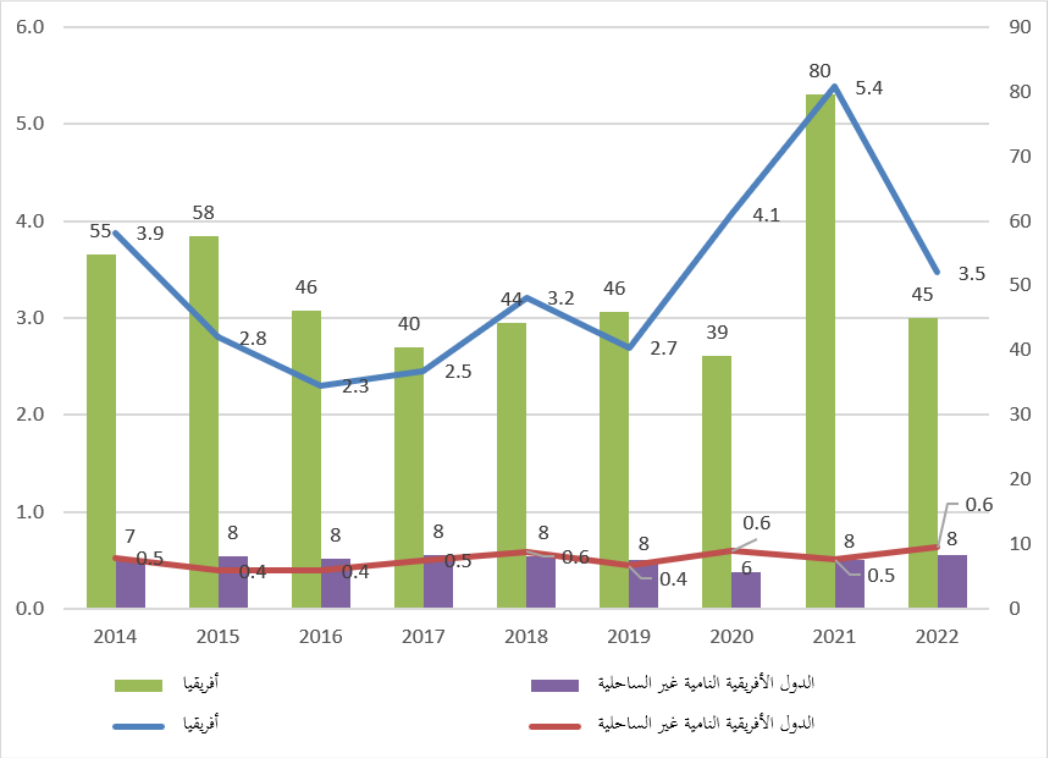

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استنادا إلى بيانات من الأونكتاد، قاعدة بيانات الأونكتاد. متاح على الرابط التالي: https://unctadstat.unctad.org/EN/ (تم الاطلاع عليه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

٤٢- بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، تلقت البلدان النامية أكثر من ١,٤ تريليون دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية، مع توجيه أكثر من ثلث هذا المبلغ (٥٠٧ مليار دولار) إلى البلدان الأفريقية. وفي الفترة نفسها، تلقت البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية حوالي ١٥٩ مليار دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية. ومن بين البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، كانت أكبر البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١ هي إثيوبيا وأوغندا وجنوب السودان ومالي والنيجر.[٥٦]

٤٣- وخلافا للمساعدة الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية، تشمل التحويلات تحويلاتٍ مالية مباشرة من أسرة إلى أخرى، وهو ما يوفر للأسر إمكانية الحصول الفوري على الأموال. وبين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، نمت التحويلات الشخصية من ٠,٧ إلى ٠,٨ في

(٥٦) Organisation for Economic Co-operation and Development, “Aid (ODA) disbursements to countries and regions [DAC2a]”, OECDStat database متاح على الرابط التالي: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode= TABLE2A# (تم الاطلاع عليه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣).

المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، كانت هذه المساهمة، في المتوسط، أعلى بثلاثة أضعاف وشكلت ٢,١ في المائة و٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي في عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢ على التوالي. وتُسهم التحويلات إسهاما كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، بما فيها زمبابوي وليسوتو ومالي. وفي عام ٢٠٢٢، شكلت التحويلات ٢٥,٧ و٦,٠ و١١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان، على التوالي.[٥٧] وزادت تدفقات التحويلات إلى جميع البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية باستثناء إثيوبيا وبوروندي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١.

٤٤- ويعد العلم والتكنولوجيا والابتكار أمورا أساسية لتعزيز التحول الهيكلي في البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية. وكانت أوغندا وبوتسوانا ورواندا، بترتيب تنازلي، البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية الرائدة في ترتيب مؤشر الابتكار العالمي في عام ٢٠١٤، وانضمت زمبابوي إلى بوتسوانا ورواندا لتحتل الصدارة في عام ٢٠٢٣. وتعد بوتسوانا حاليا ثاني أكثر الاقتصادات ابتكارا في القارة، في حين أن رواندا تحقق أداء أعلى من مستواها في مجال التنمية وتقود فئة البلدان ذات الدخل المنخفض.

رابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٥- لقد بذلت البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية جهودا كبيرة وأحرزت تقدما نحو تنفيذ برنامج عمل فيينا، رغم الأزمات المتشابكة التي واجهتها في الفترة الممتدة بين ٢٠١٤ و٢٠٢٣. لكن مع اقتراب عام ٢٠٢٤، لم تحقق تلك البلدان بعدُ العديد من الأهداف المحددة في برنامج العمل. ويعد عدم كفاية الموارد المالية والبشرية من بين القيود الرئيسية التي تعوق تنفيذه بالكامل. وللتعجيل بتنمية البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل العمل مع واضعي السياسات والقطاع الخاص ومصارف التنمية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء ذوي الصلة من أجل:

(أ) المساهمة في صياغة وتنفيذ برنامج عمل جديد لصالح البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، مع البناء على الدروس المستفادة أثناء تنفيذ برنامج عمل فيينا وأوجه تآزره مع برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا؛

(ب) التعاون مع الشركاء في مجال التمويل الإنمائي لتأمين الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، بما في ذلك في سياق الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتشجيع إصلاح الهيكل المالي العالمي؛

[٥٧] https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?end=2022&start=1970&view=chart (تم الاطلاع عليه في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣).

(ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية للتصديق على الاتفاقات الدولية والإقليمية وتنفيذها، مثل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والبروتوكول المتعلق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار، والاتفاق المتعلق بتيسير التجارة؛

(د) تعزيز دعمها للأعضاء في جهودهم لبناء نظم صحية قادرة على الصمود لتعزيز صحة سكانهم وإنتاجيتهم، بما في ذلك في سياق المبادرة الصيدلانية المرتكزة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) التعاون مع المؤسسات الإنمائية الأفريقية لتحفيز الاستثمارات لمعالجة الثغرات في البنية التحتية للنقل والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي والتصنيع والتكامل الإقليمي، بهدف تعزيز التنمية المستدامة في إفريقيا، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتعزيز التنسيق في مجال تسعير الكربون؛

(و) تعزيز بناء القدرات بغية دعم الجهود الرامية إلى تصميم مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا وتعبئة الموارد من أجل تطوير البنى التحتية للنقل في البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية؛

(ز) الدفع قُدُما بالتحوّل الاقتصادي الهيكلي مع التركيز على زيادة القيمة المضافة في قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة، ومواصلة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، وتشجيع التنوع الاقتصادي وتنويع الصادرات، والتشجيع على العمل الرسمي واللائق.